الف دينار قيل يجوز عما لمثابه قنطار من ذهب واختلفوا في القنطار فقيل هو
المال الكثير وقيل سبعون الف دينار عن مجاهد وقيل الف ومائتا اوقية
عن معاذ وابن عمر وابي بن كعب قال ابو محمد هو مل مسك ثور ذهبا وهو قول
ابي مسلم وقيل هو ملء مائة رطل وهذا كالخارج مما نحن فيه الان لما جاء ذو
يحنون عبدنا وماذ كرناه من جواز اخراج الخمس في صنف واحد الخ هو قول
الهادي الى الحق علم وفضله اما قوله فنص في كتاب البيوع على انه يجوز للامام ان
يخرج الخمس كله في صنف واحد اذا راى ذلك مصلحة واما فعله فهو انه لما
احتاط غنائم المهاذر وهم قبيلة بجيفل صعده قوم من آل ربيعه من خولان فسلم
اربعة اخماسها على الغانمين واذا هلها مطيعين ولم يبق في يده غير الخمس فطلبوا
منه الصفح فرده عليهم لما راى ذلك مصلحة والى هذا القول ذهب الامامان المتوكل
على الله احمد بن سليمان والمنصور بالله عبد الله بن حمزه والبدر الى الله تعالى شيخ القترين
والدنا محمد بن احمد والقاضي جمال الاسلام جعفر بن احمد رضي الله عنه

فصل

قال فصل فعلم يجب الخمس قلنا روى المرتضى لدين الله محمد بن الهادي الى الحق في
كتاب الايضاح عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال ما خرج من البحر فهو غنيمه وما خرج
من المعادن فهو غنيمه قال محمد بن يحيى سالت ابي الهادي الى الحق عن البحر وما
يخرج منه اغنيمه هو قال هو اكد الغنائم وفيه الخمس واجب لا اختلاف فيه
عندنا ان الرسول صلى الله عليه وسلم تسلمنا خبر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال في الركاز الخمس خبر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في النيوب
الخمس والنيوب الركاز وهو جمع نيب والنيب الغطا ولا خلاف انه لا يجب في الغطا
قلم يبق الا انه يجب في الركاز لئلا يبطل فائدة الخطاب خبر وروي عن النبي
صلى الله عليه وآله انه قال في الركاز الخمس قيل يا رسول الله وما الركاز قال الذهب والفضه
اللذان خلقهما الله تعالى في الارض يوم خلقها خبر وروي ان عليا عليه السلام قال
لمن استخرج المعدن ابن الركاز الذي اصبته منه ركازا خبر وروي عن علي
عليه السلام انه اخذ خمس المعدن خبر وروي عن علي عليه السلام انه وضع على اجمه الفرق
اربعة الاف درهم في كل سنة ومعلوم انه لا شيء فيما يوخذ منه الا في الاسمك لانها
هو اضع صيد السمك قلت هذه الاخبار على انه يجب الخمس في جميع ما يستخرج من
البحر وفي الركاز والمعادن وقد الخبر المروي عن علي عليه السلام ان المعدن يسمى
ركازا اما المعادن فنحو الذهب والفضه والياقوت والزمرد والفيروز
والشب والكحل والزرنيخ والزيبق والفيروزج والبلخاش والرصاص والجديد والنحاس
والملح والنفط والقير والمقره والكبريت والقصوص والجواهر وما اشبه ذلك
من المعادن واما ما يستخرج من البحر فهو اللؤلؤ والبدر وهو كبار اللؤلؤ والمرجان

والسمك والعنبر وكل ما يوكل من الحيوانات التي توخذ منه وقد بينا هذا والافي
كتاب الصيد والى القول بوجوب الخمس في جميع ذلك ذهب القسم وشبطه الهادي
الى الحق وولده المرتضى والناصر وهو اختيار المنصور بالله وفي ذلك خلاف
بين ابمتنا عليهم السلام ونفصله فنقول اما المعدن فالخمس في جميعها
واجب عند الناصر للحق وهو قول م بالله الا في النفط والملح والقير فلا خمس فيها
عنده واما الضبوج فقد ذكرنا ان عند القسم والهادي الخمس واجب
في جميعها يصطاد في برا او بحر او نهر من السمك والطيور وغيرهما وبه
قال ص بالله وذهب ربه بن علي واحمد بن عيسى وم بالله الى انه لا خمس فيما واختلف
محصلوا مذهب الناصر للحق قد ذكر الشيخ البتي ان الخمس واجب في جميع ذلك
عنده وذكر الشيخ ابو جعفر في الابانه انه لا خمس فيما عنده وقد ذكرنا بان
المشركين اتقسمهم ودراريهم واموالهم ونساهم وجميع اموالهم من سلب وغيره
غنيمه ففي جميع ذلك الخمس والاصل فيه خبر وهو ما تواتر عن النبي صلى الله
انه كان يخمس الاموال المغنومه من اهل الحرب كاهل الطايف وخيبر وبني
المصطلق وغيرهم وكذلك فعل المسلمون بعده وتوارثه خلف عن سلف
وكذلك قد فضلنا ما يغنم من اموال البغاه وكل من قال بانها غنيمه اوجب
فيها الخمس نظاهر الايه ولما روى خبر وهو ان اهل العبد لما قتلوا
عبيد الله بن عمر بن الخطاب اخذ واسلبه واعبده غنيمه واخرجوا خمسه وبذلك
على وجوب الخمس في السلب على كل اجمال ما روي ان البراء بن مالك قتل المرزبان
فقوم سلبه ثلثمائة الف درهم فبطايه عمر بخمسه فدفع اليه البراء ستمائة الف
درهم بعد ذكر من اخذه من الصحابه ويجب الخمس في مال الصلح وفي
اموال اهل الذمه اذا اتجروا وبايعوا فانه واشتروا يوخذ في جميع ذلك الخمس
ووجه ذلك انه مال مظهور عليه بالاسلام في الاصل فوجب ان يلزم فيه الخمس
قياسا على ما يغنم من اموال اهل الحرب والخراج فان اخذ من المسلمين بان اشتروا
الارض الخراجيه بعد وضعه عليها يوخذ منهم فذلك لانه الاصل مستحق
للمسلمين على الكفار متعلق برقبة الارض فلا تتغير مصرفه بان يوخذ من المسلمين
ويجب عند الهادي الى الحق علم في المعدن المستخرج من الغياض والاشجار وكره
ص بالله بن جعفر بن احمد في القطعه التي وصل بها بجميع الشيخ خليل وذلك
لانه من جملة الغنايم وفي الغنايم الخمس بلا له ما تقدم

فصل

واختلفوا هل يجب الخمس في الغنم او في الغنيمه فعند الهادي علم انه يجب في
الغنم اذا كان مما يجتر وينقسم وبه قال ص بالله فانه نص على ان الخمس لا يلزم في

Copyrighting project
University
1955

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)